المحاضرة الثامنة: فروع القانون البيئي

علاوة على القوانين البيئية هناك فروع القوانين الأخرى التي تهتم بحماية البيئة من زوايا مختلفة: دولية، جنائية، إدارية، مدنية، اقتصادية...، وعليه سنحاول القاء الضوء على مضامين الفروع المتخصصة من الأنظمة القانونية للبيئة.

المطلب الأول: القانون الاقتصادي البيئي

هو أحد فروع القانون الذي نشأ بفعل تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوليها إدارة أنشطة كانت قديما من صميم النشاط الفردي أو الخاص، وقد بدأ ذلك مع التوجه الاقتصادي المنظم للاعتماد، وحماية المستهلك والتأمينات الاجتماعية.

للتنمية الاقتصادية وجهين، وجه إيجابي، واخر سلبي

الفرع الأول: الوجه الإيجابي للتنمية الاقتصادية

التحصيلات الاقتصادية يمكن استخدامها في وضع حلول لحماية البيئة، غير أن التفكير في الحفاظ على البيئة قد يقف عقبة في سبيل التنمية الاقتصادية، فإنفاق مبالغ كبيرة على برامج الحفاظ على البيئة، والتحكم في ملوثاتها يقود إلى رفع تكلفة المنتوجات وبالتالي الأسعار.

الفرع الثاني: الوجه السلبي للتنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية أدت إلى ظهور مشاكل بيئية، فمثلا في المجال الصناعي لإقامة مصانع ومحطات الطاقة والاستغلال غير الرشيد للموارد والثروات الطبيعية واستخدام وسائل النقل الحديثة، كل ذلك يتتبع العديد من المخلفات الكيميائية والنفايات الصناعية الصلبة والسائلة التي تسهم جميعا في تسميم البيئة، وفي مجال التوسع الزراعي فإن الرغبة في تحقيق التنمية ورفع معدلات الإنتاج الزراعي تقتضي الزيادة في استعمال الأسمدة والمخصبات الكيميائية والمبيدات الزراعية تساعد على

تلويث التربة، حيث كان هناك نوعا من عدم التوافق بين النمو الاقتصادي ونوعية البيئة، فالمزيد من النمو الاقتصادي يستتبع بمزيد من التلوث البيئي.

المطلب الثاني: القانون الجنائي البيئي

وهو دراسة الظاهرة الاجرامية التي تشكل اعتداءا على البيئة بمخالفة القواعد النظامية التي تحظر ذلك الاعتداء، كما يهتم ببيان العقوبات المقررة للأعمال غير المشروعة من الناحية البيئية.

تناول-على سبيل المثال-القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، الأحكام الجزائية في الباب السادس الذي ضم سبعة فصول، وهي:

*الفصل الأول: العقوبات المتعلقة بحماية التنوع الببولوجي (المادة 81،82).

*الفصل الثاني: العقوبات المتعلقة بالمجالات المحمية (م83 ملغاة)

*الفصل الثالث: العقوبات المتعلقة بحماية الهواء والجو 'م84 إلى 87).

*الفصل الرابع: العقوبات المتعلقة بحماية الماء والأوساط المائية(م88 إلى 100).

*الفصل الخامس: العقوبات المتعلقة بالمؤسسات المنصفة (المواد من 101 إلى 106)

*الفصل السادس: العقوبات المتعلقة بالحماية من الأضرار (المواد من 107 إلى 108).

*الفصل السابع: العقوبات المتعلقة بحماية الإطار المعيشي (المواد 109، 110).

ملاحظة:

القانون البيئي له جانب دولي يجعله أقرب إلى القانون الدولي الجنائي منه إلى القانون الجنائي الوطني، ويكون ذلك حينما يتخذ العدوان على البيئة شكل جريمة دولية يترتب عليها التدمير الكامل لمواردها ونظمها الإيكولوجية بما يؤدي إلى إبادة لكافة كائناتها الحية.

المطلب الثالث: القانون الإداري البيئي

أي نظام بيئي لا بد أن يتأثر بمشكلات البيئة ويستوعبها كي يسهم في حلها، فالواقع أن تلك المشكلات خصوصا مكافحة التلوث والحد من التعدي واستنزاف الجائر للموارد الطبيعية لا يمكن مواجهتها بغير تدخل الإدارة عن طريق أدوات تسيير البيئة بآليات الضبط الإداري البيئي، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: آليات الضبط الإداري البيئي الوقاية

تلعب الإدارة دورا لا يستهان به قبل مباشرة أي نشاط صناعي أو زراعي أو حتى خدماتي يمكن أن يؤثر على البيئة، من خلال اجراء البحوث الفنية المتخصصة والعلمية النظرية في مجال حماية البيئة ومتابعة نتائجها في إطار اعداد دراسة التأثير، كذلك وضع الخطط التنموية القصيرة والطويلة المدى، ووضع المعايير والمستويات المحظور تجاوزها بالنسبة لملوثات البيئة وإصدار التراخيص اللازمة للتعامل مع عناصر البيئة وإعداد اللوائح التنفيذية لقوانين حماية البيئة.

الفرع الثاني: آليات الضبط الإداري البيئي الردعية

يقع على عاتق الإدارة متابعة والرقابة والتفتيش وضبط المخالفات البيئية التي تشكل تعديا على البيئة، ومنه الجباية البيئية وسحب الترخيص والتعويض ...وغيرها.

المطلب الرابع: القانون الدولي البيئي

كان القانون الدولي هو السباق الى التنبيه للمشكلات البيئية م، وذلك من خلال عقد مؤتمر ستوكهولم في 16/يوليو 1972، ومؤتمر ريودي جانيرو 1992، ومؤتمر كوبنهاجن في سنة 2009.

كما تشارك المنظمات الدولية في عدة مؤتمرات ابرام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الأرصاد الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة....الخ.

تجدر الإشارة الى أن قواعد القانون الدولي البيئي ناشئة ويعتريها كثير من النقص والغموض، وليس لها حماية فعالة للبيئة.

المطلب الخامس: القانون المدني البيئي

ان قواعد المسؤولية التقصيرية تجد لها مجالا رحبا للتطبيق بخصوص تلوث البيئة وتعويض الأضرار الناجمة عنه ففي مجال القانون البيئي يثور التساؤل حول أساس المسؤولية البحرية والجوية، وكذلك هناك العديد من مبادئ القانون المدني التي يمكن إعمالها في مجال حماية البيئة، كمبدأ حسن الجوار ومنع الضرر السيء وعدم التعسف في استعمال الحق .